

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار  
(شركة مساهمة سعودية)

**الرأي**

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة، والمتضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من رقم (١) إلى (٤٣).

في رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (المشار إليهم مجتمعين "بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

**اساس الرأي**

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

**الأمر الرئيسية للمراجعة**

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. نورد أدناه وصف لكل أمر رئيسي وكيفية معالجته أثناء المراجعة:

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
<p>قمنا بالحصول وتحديث على فهم لإجراء الإدارة أو لتقييم الانخفاض في قيمة القروض والسلف كما هو متطلب من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ "الأدوات المالية" وسياسة المجموعة لمخصص الانخفاض في القيمة ومنهجية عمل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها في ضوء جائحة كوفيد-١٩.</p> <p>قمنا بمقارنة السياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩.</p> <p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفاعلية التشغيلية لإجراءات الرقابة الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات) على:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>إجراءات عمل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة والمتضمنة الحوكمة حول الرقابة على النموذج والموافقة على الافتراضات الرئيسية وتعديلات النموذج اللاحقة.</li> </ul>	<p>الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة القروض والسلف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ إجمالي القروض والسلف ٥٦,٨٢٩ مليون ريال سعودي، مقابلها مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ١,٧٥٥ مليون ريال سعودي.</p> <p>إن تحديد خسارة الائتمان المتوقعة تتضمن حكم جوهري من قبل الإدارة ولهذا الأمر أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة عدم القدرة على تنبؤ التوقعات الاقتصادية بشكل خاص، وبالتالي زيادة مستوى الأحكام اللازمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن المناطق الرئيسية للحكم ما يلي:</p> <p>١- تصنيف القروض والسلف في المراحل ١ و ٢ و ٣ بناءً على تحديد:</p> <p>أ- التعرضات مع زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ نشأتها.</p> <p>ب- والتعرضات منخفضة القيمة بشكل فردي / المتعثرة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
<ul style="list-style-type: none"> <li>تصنيف المقترضين إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في خطر الائتمان وتحديد التعرضات المتعثرة أو المنخفضة القيمة بشكل فردي.</li> <li>أنظمة وتطبيقات تقنية المعلومات التي تقوم عليها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.</li> <li>تكامل ادخال البيانات المدخلة في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.</li> </ul>	<p>وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على خسائر الائتمان المتوقع ظهورها خلال الاثني عشر شهراً القادمة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً")، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني أو التعثر، في هذه الحالة، يستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة المتوقع أن تنشأ على مدى عمر القروض والسلف ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر").</p>
<p>لعينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>التصنيف الداخلي المحدد من قبل الإدارة وفقاً لنموذج التصنيف الداخلي للمجموعة وأخذنا درجات التصنيف المحددة في الاعتبار في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات القطاع المتوفرة، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات جائحة كوفيد-١٩، كما قمنا بتقييم فيما إذا كانت متوافقة مع درجات التصنيف المستخدمة كمدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.</li> <li>المراحل كما تم تحديدها من قبل الإدارة.</li> <li>احتساب الإدارة لخسارة الائتمان المتوقعة.</li> </ul>	<p>قامت المجموعة بتطبيق أحكام إضافية لتحديد وتقدير احتمالية أن تكون الجهات المقترضة التي قد مرت بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، حيث أن هناك العديد من برامج الدعم الحكومية المختلفة التي أدت إلى تأجيل سداد الأقساط لبعض الأطراف الأخرى. لم يتم اعتبار التأجيل كمسبب في حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بحد ذاته.</p>
<p>لقد قمنا بتقييم معايير المجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان وتحديد التعرضات "المتعثرة" أو "المنخفضة القيمة بشكل فردي" وتصنيفها إلى المراحل.</p>	<p>٢- الافتراضات المستخدمة في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر والخسارة في حالة التعثر والتعرض عند التعثر بما في ذلك دون الحصر تقييم الحالة المالية للمقترضين ووضع وإدراج والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المتطلعة للأمام والسيناريوهات المرتبطة بها وأوزان الاحتمالات المتوقعة.</p>
<p>بالإضافة إلى ذلك، ولعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى ملائمة تصنيف المراحل لمحفظة القروض الخاصة بالمجموعة، بما في ذلك العملاء الذين كانوا مؤهلين لتأجيل الأقساط بموجب برامج الدعم الحكومية مع التركيز بشكل خاص على العملاء الذين يعملون في القطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-١٩.</p>	<p>تطبيق غطاءات إضافية، حسبما ينطبق، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة لتعكس كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي قد لا تكون مأخوذة في الاعتبار من قبل نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.</p>
<p>لقد قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، والمتضمنة الافتراضات ذات نظرة متطلعة للأمام مع مراعاة حالة عدم التأكد والتقلبات التي تشهدها السيناريوهات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-١٩.</p>	<p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن أدى تطبيق هذه الأحكام، لا سيما في ضوء الجائحة العالمية، إلى زيادة عدم التأكد من التقديرات ومخاطر المراجعة المصاحبة لها حول عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>راجع ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(ج) (٦) المتعلقة بخسائر الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية في الايضاح رقم ٢(د) (١) والذي يتضمن الافصاح عن الأحكام والافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم الانخفاض في القيمة المستخدمة من قبل المجموعة والايضاح رقم ٧ والايضاح</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)  
الموقرين

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
<p>لقد قمنا باختبار اكتمال ودقة البيانات المتعلقة بإحتساب خسارة الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>عند الحاجة، قمنا باستخدام المتخصصين لدينا لمساعدتنا في مراجعة نموذج الاحتساب، وتقييم المدخلات المترابطة وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وخاصة تلك المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة والأوزان المرجحة والافتراضات المستخدمة في تعديلات النماذج اللاحقة.</p> <p>لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>رقم ٣٠ والذين يتضمنان الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف والتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل المعتمدة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة والإيضاح رقم ٣٩ لأثر فيروس كورونا على خسائر الائتمان المتوقعة.</p>
<p>لقد قمنا بالحصول على فهم للبرامج والمبادرات المختلفة التي أطلقها البنك المركزي السعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لمواجهة كوفيد-١٩، وتقييم الغرض من الودائع المستلمة من قبل البنك وذلك لتقييم ما مدى ملاءمة تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٠ (وإثبات المنح الحكومية) من قبل البنك.</p> <p>لقد حصلنا على تفاصيل مبالغ الإيداعات التي استلمها البنك خلال العام.</p> <p>قمنا بتقييم مدى معقولية معدلات الخصم ذات الصلة المستخدمة لاحتساب المنح الحكومية.</p> <p>لقد قمنا باختبار دقة احتساب المنحة الحكومية (بما في ذلك معدل الخصم المستخدم) وتقييم الأسس المتعلقة بتوقيت إثباتات المنحة الحكومية الذي يكون إما في نقطة من الزمن أو على مدى فترة، وذلك لمطابقة المصاريف / التكاليف ذات العلاقة التي تهدف المنحة الحكومي إلى تعويضها.</p> <p>لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>برنامج دعم البنك المركزي السعودي والمنح الحكومية ذات الصلة</p> <p>لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، أطلق البنك المركزي السعودي عدداً من المبادرات من بينها برنامج دعم السيولة للبنوك وبرنامج دعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم إطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس ٢٠٢٠ وذلك لتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمتضمنة للشركات المالية. تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص برنامج تأجيل الدفعات والذي قام بموجبه البنك بتأجيل الأقساط المستحقة السداد من قبل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ١٤ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١.</p> <p>ولتعويض البنك عن الخسائر المتكبدة بشأن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص وبرنامج دعم السيولة، استلم البنك ودائع بدون عمولة وبتواريخ استحقاق مختلفة بمبلغ قدره ٦,١٨٣ مليون ريال سعودي. تم احتساب الفرق بين القيمة السوقية لتلك الودائع عند الإثبات الأولي باستخدام معدلات السوق للودائع المماثلة من حيث القيمة وفترة الاستحقاق، وتم اعتبار القيمة الاسمية لها كمنحة حكومية وتمت المعالجة المحاسبية عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٠: " المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية".</p> <p>لقد اعتبرنا المعالجة المحاسبية للودائع المستلمة بموجب المنح الحكومية وبرامج دعم البنك المركزي السعودي أمر مراجعة رئيسي وذلك:</p> <p>١- لأن هذه الودائع تمثل أحدثاً هامة ومعاملات جوهرية تمت خلال السنة وبالتالي تطلبت اهتماماً كبيراً من قبل المراجعين.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
	<p>٢- لأن إثبات وقياس المنحة الحكومية تطلب من الإدارة إجراء أحكام جوهرية والتي تضمنت وليس على سبيل الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد معدل الخصم الملازم الذي سيتم استخدامه.</li> <li>• تحديد الغرض من كل ودیعة على حدة وذلك لتحديد توقيت إثبات المنحة ذات الصلة.</li> </ul> <p>راجع ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(ح) حول المحاسبة عن المنح الحكومية والايضاح ٣٩ الذي يتضمن الإفصاح عن برنامج دعم البنك المركزي السعودي وتفصيل المنحة الحكومية المستلمة خلال السنة.</p>
<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على اجراءات الإدارة لتنفيذ تقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي لا يتم تداولها في سوق نشط.</p> <p>قمنا بمراجعة المنهجية وتقييم ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من خلال مشاركة خبرائنا في التقييم.</p> <p>كما قمنا باختبار تقييم عينة من الاستثمارات الغير المتداولة في سوق نشط والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وكجزء من اجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل بيانات المنشأة المقارنة وخصومات السيولة بمقارنتها مع بيانات خارجية.</p> <p>لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>تقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المتداولة في سوق نشط تشمل الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر محفظة سندات شركات وصكوك وأدوات حقوق ملكية. تقاس هذه الأدوات بالقيمة العادلة وتدرج التغيرات في القيمة العادلة غير المحققة ضمن الدخل الشامل الآخر.</p> <p>في حين أنه يتم الحصول على القيم العادلة لمعظم استثمارات المجموعة من أسواق نشطة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يوجد لدى المجموعة استثمارات غير متداولة بمبلغ ٤,١٦٠ مليون ريال سعودي. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات من خلال تطبيق اساليب تقييم والتي غالباً ما تشمل ممارسة الحكم من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقدير.</p> <p>يوجد حالات عدم تأكد من التقديرات لهذه الاستثمارات غير المتداولة في سوق نشط، ويتم تقويمها باستخدام طرق تقويم داخلية باستخدام:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مدخلات تقييم هامة قابلة للرصد (أي استثمارات المستوى ٢) و</li> <li>• مدخلات تقييم هامة غير قابلة للرصد (أي استثمارات المستوى ٣).</li> </ul> <p>يعتبر عدم التأكد من التقديرات، على وجه الخصوص، مرتفع لدى استثمارات المستوى ٣.</p> <p>قامت الإدارة بوصف المصادر الرئيسية للتقدير المستخدم في تحديد تقييم استثمارات المستوى ٢ والمستوى ٣ ضمن السياسات المحاسبية للمجموعة وخصوصاً عندما يتم إنشاء القيمة العادلة باستخدام اساليب التقييم نظراً لتعقيد الاستثمارات أو نظراً لعدم توفر بيانات تستند إلى السوق.</p>



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار  
الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
	<p>لقد اعتبرنا تقييم استثمارات المجموعة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تصنيف المستويين ٢ و ٣ من الأمور الرئيسية للمراجعة لوجود درجة من التعقيد في تقييم هذه الاستثمارات أو جوهرية الأحكام والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>راجع ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(ج)٢(د)٢(د)٢(د)٢(د)٢ الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة لقياس القيمة العادلة وايضاح ٣١ والذي يوضح منهجية تقييم الاستثمارات المستخدمة من قبل المجموعة.</p>
<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على اجراءات الادارة لتقييم المشتقات وايضاً اختبار الضوابط ذات الصلة مع تغطية اجراءات القيمة العادلة للمشتقات.</p> <p>لقد قمنا باختيار عينة من المشتقات وقمنا بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● اختبار صحة تفاصيل المشتقات وذلك بمقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات المتعلقة وتأيدات الصفقات.</li> <li>● التحقق من صحة وملاءمة المدخلات الرئيسية لنماذج التقييم.</li> <li>● استخدام خبراء التقييم لدينا لتنفيذ تقييم مستقل للمشتقات ومقارنة النتيجة مع تقييم الإدارة.</li> <li>● التحقق من فعالية التحوط المنفذ من قبل المجموعة ومحاسبة التحوط المتعلقة.</li> </ul> <p>لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الافصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p><b>تقييم الأدوات المالية المشتقة</b></p> <p>أبرمت المجموعة مقايضات متنوعة في أسعار العملات و خيارات عمولات وعقود الصرف الأجنبي الأجلة وخيارات تحويل العملات الأجنبية والتي تعتبر مشتقات خارج الأسواق النظامية. إن تقييم هذه العقود هو موضوعي ويتم تحديده من خلال تطبيق أساليب تقييم والتي تتضمن ممارسة الحكم واستخدام الافتراضات والتقديرات.</p> <p>إن هذه المشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة، ولكن، بعض مقايضات أسعار العملات يتم تصنيفها كتحوط للقيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة. إن عدم التقييم المناسب للمشتقات قد ينتج عنه أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة وفي حالة عدم فعالية التحوط قد يؤثر أيضاً على محاسبة التحوط.</p> <p>ونظراً لجوهرية الأدوات المالية المشتقة وعدم التأكد من التقديرات المتعلقة بها، قمنا بتقويم تقييم الأدوات المالية المشتقة كأمر رئيسي للمراجعة.</p> <p>راجع مخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(و) والذي يوضح السياسات المحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط من المخاطر والايضاح ٢(د)٢(د)٢(د)٢ الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة لقياس القيمة العادلة والايضاح رقم ١١ والذي يفصح عن مراكز المشتقات والايضاح رقم ٣١ والذي يوضح القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)  
الموقرين

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية حول تقييم خيار البيع لشركة زميلة قمنا بفحص الاتفاقية للحصول على فهم للشروط الرئيسية لخيار البيع.</p> <p>أخذنا في الاعتبار تقييم خيار البيع الذي نفذته الإدارة وقمنا بتقييم المنهجية والاقتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>كما قمنا بمشاركة خبرائنا في التقييم لمراجعة معقولة تقييم خيار البيع للشركة الزميلة المحددة من قبل الإدارة.</p> <p>لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p><b>تقييم خيار البيع لشركة زميلة</b></p> <p>تتضمن مشتقات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ خيار للبيع بقيمة عادلة موجبة بمبلغ ٣٣٧ مليون ريال سعودي. إن خيار البيع هذا مدرج ضمن الاتفاقية ("الاتفاقية") مع المساهم الآخر في شركة زميلة ويمنح المجموعة الخيار لبيع حصتها في الشركة الزميلة إلى المساهم الآخر استناداً إلى سعر بيع محدد وفقاً للاتفاقية.</p> <p>ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم فصل خيار البيع هذا عن الاتفاقية ويقاس بقيمته العادلة.</p> <p>تستخدم المجموعة نموذج قياس خيار لقياس القيمة العادلة لخيار البيع الذي يتطلب مدخلات معينة لا يمكن ملاحظتها في الأسواق الحالية. وتشتمل هذه المدخلات على النتائج التاريخية للشركة الزميلة ومدخلات أخرى تتطلب أحكام الإدارة بما في ذلك التقديرات حول النتائج المستقبلية للشركة الزميلة والآثار السلبية على النتائج المستقبلية للشركة الزميلة التي قد تنتج من ممارسة الخيار وتقدير القيمة العادلة للاستثمار ذات الصلة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن تقييم خيار البيع هذا، كما هو مذكور أعلاه، يتطلب من الإدارة ممارسة حكم جوهري في تحديد القيمة العادلة لخيار البيع.</p> <p>راجع الايضاحات التالية حوال القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(و) والذي يوضح السياسات المحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط من المخاطر والايضاح ٢(د) الذي يوضح الأحكام والتقدير الهامة لقياس القيمة العادلة والايضاح رقم ١١ والذي يفصح عن مراكز خيار البيع والايضاح رقم ٣١ والذي يوضح القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

**المعلومات الأخرى**

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي للمجموعة. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٠، غير القوائم المالية الموحدة وتقريرنا لمراجعي الحسابات عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها منحرفة بشكل جوهري.

عند قيامنا بقراءة المعلومات الأخرى وفي حال استنتاجنا أنها تتضمن تحريفات جوهريّة، فيطلب منا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك (أي مجلس إدارة البنك).

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراها الإدارة ضرورياً لتمكينهم من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية من الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية للمجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)  
الموقرين

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة – تتمة

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
  - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعي الحسابات. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
  - تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
  - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونبقى مشتركين بالمسؤولية عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة من بين أمور أخرى بشأن نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهم والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها أثناء المراجعة.
- ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. نوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)  
الموقرين

*التقرير عن المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى*


بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن البنك غير ملتزم، من كافة النواحي الجوهرية، مع الأحكام المنطبقة من متطلبات نظام الشركات، ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

عن إرنست ويونغ وشركاهم  
محاسبون قانونيون  
ص.ب ٢٧٣٢  
الرياض ١١٤٦١  
المملكة العربية السعودية



عبدالعزیز عبدالرحمن السوليم  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٢٧٧

عن كي بي ام جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
ص.ب ٩٢٨٧٦  
الرياض ١١٦٦٣  
المملكة العربية السعودية



هانى بن حمزة بن أحمد بديري  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٦٠

٤ رجب ١٤٤٢ هـ  
(الموافق ١٦ فبراير ٢٠٢١)

